الرئيس الأسد يصدر قانوناً يمنح سنتين للشركات لتوفيق أوضاعها وفق المادة ٢٢٤ من قانون الشركات

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم (٣٦) القاضي بمنح الشركات التي لم تقم بتوفيق أوضاعها وفق أحكام المادة ٢٢٤ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وتعديلاته مدة سنتين لتوفيق أوضاعها وإجراء التعديلات اللازمة على عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية.

وتضمن القانون منح الشركات التي لم تقم بتوفيق أوضاعها وفق أحكام المادة ٢٢٤ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وتعديلاته مدة سنتين لتوفيق أوضاعها وإجراء التعديلات اللازمة على عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية بما يتوافق مع أحكامه وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون.

وحول أهمية القانون أوضح مدير مديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صافي أن الغاية من القانون تتجلى بالحرص على ضمان استمرار عمل الشركات وضمان حقوق المساهمين والشركاء والعاملين فيها وحقوق الخزينة العامة للدولة من خلال إلزام هذه الشركات بتعديل وتوفيق أوضاعها ضمن مهلة زمنية معينة.

وأشار صافي في تصريح لـ «سانا» إلى أن بدء نفاذ قانون الشركات تصادف في العام ٢٠١١ مع الظروف الاستثنائية الطارئة التي مرت بها سورية وانعكست بشكل كبير ومباشر على القطاع الاقتصادي وتحديداً الشركات حيث أصبح من المتعذر إعمال أحكام المادة القانونية المتعلقة بالمهلة وهي سنتان ما يتطلب فتح المجال الزمني أمام الشركات لإعادة توفيق وتعديل أوضاعها.

وبين صافي أن من شأن القانون الجديد أيضاً ضمان استمرار عمل الشركات التي تساهم الدولة بجزء من رأسمالها وهو ما ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي ويدل على تعافي الاقتصاد الوطني وتفادي اضطراب النشاط الاقتصادي في حال عدم التمديد لتوفيق أوضاع الشركات.

بدوره الدكتور محمد خير العكام الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة دمشق أشار إلى أن القانون الجديد يعكس تفهم المشرع السوري لوجود شركات لم تستطع حتى الآن توفيق أوضاعها حسب قانون الشركات الصادر عام ٢٠١١ وذلك نظراً لظروف الحرب الإرهابية التي مرت بها سورية.

وبين العكام أن القوانين السابقة أعطت مهلاً زمنية للشركات لكنها انتهت والآن أصبح هناك مهلة جديدة تسمح للشركات بتوفيق أوضاعها وبدء نشاطها.

من جهته أوضح عضو مجلس الشعب زهير تيناوي نقيب المهن المالية والمحاسبية السابق أن انتهاء المهل الزمنية السابقة لتوفيق أوضاع الشركات أدى لخسارة الشركات الكثير من المزايا الممنوحة لها بموجب قانون الشركات، ولذلك فإن القانون الجديد وضع الشركات على الطريق الصحيح حتى تستطيع العمل مجدداً والاستفادة من الإعفاءات الضريبية وتتمكن من إجراء انتخابات مجالس إداراتها وزيادة رأسمالها وغير ذلك.

مدير التحول الرقمي: السجل الصحي مهمل ولا يوجد بيانات للمرضى

طلال ماضي

بيّن مدير التحول الرقمي في وزارة الاتصالات الدكتور محمد محمد في تصريح لـ«الوطن» أن التحدي الأساسي أمام مشروع التحول الرقمي يكمن في إدخال البيانات، وتوفير التمويل اللازم، وتوفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، وشركات البرمجة القادرة على تنفيذ المشاريع المطروحة.

وأشار محمد إلى أن المرحلة الأولى التأسيسية تتضمن توفير البيانات، واستكمال سجلات المواطنين من خلال طرح ١٢برنامجاً تتضمن مجموعة من المشاريع تختلف حسب أولوية المرحلة.

ولفت محمد إلى أن وزارة النقل جاهزة للتحول الرقمي لكون بياناتها أصبحت مؤتمتة، وهناك السجل المدني جاهز أيضاً، وسجلات التجارة الداخلية جاهزة بنسبة ٨٠ بالمئة، وأضاف: لدينا إشكالات في السجلات الصناعية والعقارية بسبب غياب الرؤية عند هذه الجهات لآلية العمل.

وأكد محمد أن السجل الصحي للمواطنين من أهم السجلات وهو مهمل ولا يوجد أي سجلات للمرضى، وسيتم وضعه وتجميع الخدمات الصحية حسب الرقم الوطني.

ومن المشاريع المقترحة في التحول الرقمي منظومة المشتريات، ومنصة الاستثمار، والسجل الصناعي، والسجل التجاري، ومشروع النظام الضريبي، ومشروع نقل البضائع والنقل العام، إضافة إلى تحفيز العاملين وتمكين مشاريع التنمية وتدريب العاملين في التحول الرقمي.

وأكد محمد أن البنية التحتية مؤمنة وتم رصد الاعتمادات اللازمة لها في موازنة ٢٠٢٢ لكن المشكلة بالكوادر البشرية، مضيفاً: حصلنا على وعود بصرف مكافآت لمن يعمل في التحول الرقمي تساوي ٣ أضعاف الراتب.

وحول إمكانية تلزيم هذه المشاريع للقطاع الخاص والحصول على التمويل من النقابات والاتحادات أو من منظمات دولية بيّن محمد أن المرحلة التأسيسية فضلت الحكومة تمويلها، وبالنسبة لإدخال البيانات وبعض المشاريع الأخرى تم إيجاد اعتمادية لشركات البرمجة وتصنيفها من أجل سهولة التعاقد معها في تنفيذ بعض البرامج.

ويبقى مشروع التحول الرقمي رهن التحدي الأساسي في تنفيذه بالوقت المحدد نظراً لأهميته اليوم بمواكبة التطور التكنولوجي في العالم والمراهنة عليه في مكافحة الفساد فهل سينجح؟

له جدوى اقتصادية كبيرة ويؤمن ٣٠٠٠ فرصة عمل مباشرة

مشروع مدينة صناعية بحرية لبناء وإصلاح السفن في منطقة عرب الملك ينتظر منذ ١٢ عاماً من ينفذه؟

طرطوس- هيثم يحيى محمد

توجد لدى المديرية العامة للموانئ دراسة فنية واقتصادية تمت منذ سنوات عديدة (٢٠٠٩) لإقامة مشروع مدينة صناعية بحرية لبناء وإصلاح السفن في منطقة عرب الملك شمال بانياس حيث إن عمق البحر هناك من ٧-١٠م والمنطقة خالية من السكان والإشغالات وطول الشاطئ ١٥٠ متراً ومحاط الموقع بأملاك عامة مساحتها كبيرة ٤٦/كم٢ ويمكن استقبال سفن حمولتها ٣٠ ألف طن وطولها ٢٠٠ م.

هذا المشروع الحيوي يؤمن فرص عمل لـ٣٠٠٠ عامل لكن رغم مضي أكثر من اثني عشر عاماً على هذه الدراسة ورغم الأهمية البالغة لهذا المشروع خاصة أن السوريين يملكون مئات البواخر التي تحتاج إليه إضافة لجدواه الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، مازال بعيداً عن أي خطوات عملية باتجاه إقامته.

مدير عام الموانئ العميد سامر قبرصلي بيّن لـ«الوطن» أنه توجد على امتداد الساحل السوري العديد من المهن البحرية البسيطة من خلال ورش صغيرة مرخصة أصولاً لدى المديرية العامة للموانئ لبناء وتصنيع وصيانة وإصلاح السفن (الحديدية- الخشبية- الفايبر كلاس) حيث يتم بناء الزوارق الخشبية باعتبارها صناعة تقليدية ولاسيما في جزيرة أرواد وتقتصر صناعة السفن الحديدية على ورش بسيطة في اللاذقية وطرطوس وبانياس تقوم بصناعة السفن بأحجام صغيرة ومتوسطة متواضعة GRT تصل إلى نحو ٣٠٠.

وأضاف المدير العام: إن إنشاء المناطق الصناعية البحرية ذات الإمكانات الجيدة والقادرة على صيانة وتحويش السفن التجارية ذات الحمولات الكبيرة لتلبية متطلبات الصيانة الدورية لهذه السفن ولغيرها من الحمولات المختلفة، يتطلب توفير بنية تحتية ضخمة (أحواض عائمة- أحواض جافة- مكاسر- مزلقانات- مستودعات- ورش مخدمة فنية- استقطاب هيئات تصنيف دولية مختلفة.....) وتوفير تسهيلات قانونية ومالية مناسبة تتضمن تسهيلات جمركية بالدرجة الأولى وتسهيلات مصرفية تكفل سهولة التعامل المالي والتحويلات المصرفية للعملات المختلفة بما يتناسب مع طبيعة صناعة النقل البحري.

وأكد أن تنفيذ مشاريع كهذه له إيجابيات كبيرة منها العائدات الضخمة التي يدرها ولاسيما العملات الصعبة نظراً لطبيعة تكاليف عمليات تحويش السفن وصيانتها الدورية استناداً لمتطلبات الاتفاقيات الدولية البحرية بإشراف هيئات التصنيف المخولة من دول العالم وتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة وتأمين فرص عمل في اختصاصات متنوعة جداً (لحام- كهرباء- ميكانيك- صيانة أجهزة ملاحية- محطات اختبار معدات السلامة- مكاتب دراسات فنية- مصارف....) واستقطاب السفن التي يملكها سوريون (علماً أنه لا يوجد إحصائيات دقيقة لعددها) التي تحمل أعلاماً مختلفة حيث يتوق هؤلاء للقيام بتحويش سفنهم في سورية في حال توفرت البنية التحتية المناسبة والبيئة القانونية والجمركية والمالية الصالحة لهذه الصناعة بدلاً من تحويش سفنهم في دول أخرى كتركيا ورومانيا واليونان ومصر.

ويختم المدير العام بالقول: لقد تم فعلاً إعداد دراسة فنية سابقاً من المديرية العامة للموانئ لمشروع متكامل لمجمع صناعي بحري في منطقة عرب الملك وتمت الدراسة مع جهات فنية وبحرية ذات صلة وتم اعتماد موقع عرب الملك (في جبلة) حيث تضمن المشروع المدروس أحواضاً عائمة وأحواضاً جافة ومكاسر ومزلقانات وورشاً ومستودعات، وانتقل المشروع إلى المؤسسة العامة للنقل البحري وأدرج في خطتها الاستثمارية، وتؤكد المديرية العامة للموانئ أهمية إنشاء مثل هذه المشاريع ولو بشكل جزئي وعلى مراحل سواء في الموقع المقترح (عرب الملك) أم أي موقع مناسب آخر.

معروض للاستثمار لكن ما دام المشروع أدرج في خطة مؤسسة النقل البحري كما قيل لنا منذ سنوات عدنا وسألنا وزارة النقل عم فعلت بخصوصه المؤسسة؟ فكان الجواب أنها سوف تنفذه فور توفر التمويل اللازم حيث إنه يحتاج لمئات الملايين من الدولارات، علماً أنه مشروع ضخم ومعروض للاستثمار ويمكن لأي شركة محلية أو من الدول الصديقة التقدم لاستثماره مع الإشارة إلى أنه سبق وأن تم عرضه في ملتقيات الاستثمار ولم يتقدم إليه أحد.

أخيراً

في الختام نقول إن هذا المشروع الذي سبق أن أعطى الكثير من الاهتمام الرسمي وغير الرسمي وساهمت غرفة الملاحة في دفع تكاليف دراسته دخل غياهب النسيان لأسباب مختلفة ونعتقد أن إعادته إلى دائرة الاهتمام والفعل من الضرورة والأهمية بمكان كبير نظراً للفوائد الكبيرة التي ستتحقق من خلاله للخزينة العامة وقطاع النقل البحري وأصحاب السفن والعاملين عليها من أبناء الوطن.

ناقش تعويض طبيعة العمل للعاملين في المشافي العامة والمراكز المتخصصة بالأورام

مجلس الوزراء: تحقيق العدالة في توزيع المشتقات النفطية والأولوية لمازوت التدفئة

هناء غانم

موضوعات وقضايا عديدة ناقشها مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت أمس برئاسة حسين عرنوس حيث ناقش المجلس مشروع صك تشريعي بمنح تعويض طبيعة عمل للعاملين في المشافي العامة والمراكز المتخصصة بالأورام، وذلك بهدف استمرار تقديم الخدمات الصحية بجودة وكفاءة عالية والحد من تسرب الكوادر ذات الاختصاصات النوعية.

وأكد المجلس ضرورة تعزيز الدور التجاري التنافسي لمؤسسات التدخل الإيجابي في الأسواق من خلال تأمين مختلف المنتجات للمواطنين بأسعار مناسبة واستجرار المواسم والمنتجات من مواقع الإنتاج مباشرة وعرضها في منافذ التدخل الإيجابي بالتوازي مع التشدد بمراقبة الأسواق وضبط الأسعار ومحاسبة المخالفين وفق القوانين.

واستعرض عرنوس نتائج زيارة الوفد الحكومي إلى محافظات حماة وحلب وإدلب والمشروعات التنموية والخدمية التي تم وضعها بالخدمة، موضحاً أن الحكومة مستمرة بتقديم كل ما يلزم لإحداث تنمية حقيقية في جميع المحافظات من النواحي الزراعية والصناعية والحرفية والسياحية والتعليمية والبنى التحتية الخدمية والاستثمار الأمثل لمقومات كل محافظة.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على أهمية تأمين احتياجات الاستثمار الزراعي للأراضي المحررة من الإرهاب في محافظة إدلب وتحسين الحالة الفنية لطرق الربط بين خان شيخون والمناطق المحيطة وتأمين الكوادر اللازمة لتقديم الخدمات للمواطنين وتشجيعهم على العودة إلى مدنهم وقراهم.

إلى ذلك أكد المجلس ضرورة تحقيق العدالة في توزيع المشتقات النفطية على مستوى المحافظات والمناطق المحلية فيها وطلب من لجان المحروقات إعطاء الأولوية لاستكمال توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة، وأكد على تحسين مداخل المدن الرئيسة بما فيها مدخل دمشق باتجاه المنطقة الوسطى وطلب من المحافظات اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من أي تداعيات على الواقع الخدمي نتيجة الظروف المناخية والهطلات المطرية الغزيرة، وصيانة المصارف المطرية ورفع حالة التأهب للتعامل مع أي طارئ خلال فصل الشتاء. وطلب المجلس من وزارة الزراعة مضاعفة الإنتاج في معمل الأعلاف بحلب بما يؤمن احتياجات الثروة الحيوانية.

وأوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم أن مجلس الوزراء درس مشروع الصك التشريعي المتضمن منح تعويض طبيعة عمل للعاملين في مشافي الأورام والمراكز الصحية المرتبطة بهذا الاختصاص ولكل الأقسام في هذه المشافي والمراكز سواء في مجال الطب النووي أو في مجال التشخيص والمعالجة الشعاعية والكيميائية وأيضاً في مركز زرع الخلايا الجذعية ونقي العظام والأطباء والكوادر الإدارية والفنية التي تعمل في مثل هذه المشافي تحفيزاً لها وللحد من تسربها.

بدوره بين وزير الاتصالات والتقانة المهندس إياد الخطيب أن عدد العمليات التي حدثت عن طريق الشركة السورية للمدفوعات منذ انطلاقها في نيسان عام ٢٠٢٠ بلغ نحو ٥ ملايين عملية وقيمة المدفوعات ١٥٩ مليار ليرة.

وأوضح الخطيب أن من الجهات التي تم الربط بينها وبين الشركة السورية للمدفوعات «وزارات النقل والكهرباء والاتصالات والموارد المائية والداخلية ومحافظة دمشق ومركز خدمة المواطن الإلكتروني».

كما لفت الخطيب إلى أن المجلس استعرض الخطة الزمنية لاستكمال الربط مع الشركة لتقديم الخدمات ودفع الرسوم والفواتير إلكترونياً وعمل شركتي «إم تي إن وسيريتل» في ملف الدفع الإلكتروني الذي أطلقتاه بداية حزيران الماضي كما تطرق إلى منظومة الدفع الإلكتروني التي يعمل مصرف سورية المركزي على إنجازها.

وفي تصريح لـ «الوطن» حول ذلك أكد مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية في معامل المؤسسة جميعها ومعمل تل بلاط بصفة خاصة حيث بدأت العمليات التجريبية لتشغيل معمل أعلاف ووضعته بالخدمة، مؤكداً أن العمل مستمر على زيادة طاقته الإنتاجية بشكل أكبر لكن هناك بعض الصعوبات البسيطة التي يحتاجها العمل وهي لتأمين بعض العاملين الفنيين المختصين بزيادة عدد ساعات العمل أو العمل بوردية ثانية.

وقال: نحن بحاجة ماسة إلى فنيين من ٥ إلى ١٠ في كل معمل، يعني أن حاجتنا من العمال لا تتجاوز ٣٠ عاملاً لكل المعامل التابعة لمؤسسة الأعلاف إضافة لذلك نحتاج وبشكل بسيط إلى بعض الآليات الثقيلة.

وأشار إلى أن الكميات المنتجة خلال فترة التجريب بلغت ٤٥٠٠ طن، في حين تبلغ الطاقة الإنتاجية التصميمية للمعمل ١٠٠ ألف طن سنوياً بمعدل ٣٠ طناً /ساعة وسوف يتم العمل على زيادتها، موضحاً أن المؤسسة تعاقدت لتأهيل هذا المعمل بتكلفة ١,٤٤٢ مليار ليرة سورية بعد أن تم تدميره من الجماعات الإرهابية.

> عرنوس: تأمين احتياجات الاستثمار الزراعي للأراضي المحررة من الإرهاب في محافظة إدلب

وأشار إلى أن وضع هذا المعمل في الخدمة سيسهم بشكل كبير في تلبية احتياجات مربي الثروة الحيوانية في محافظات حلب وحماة وإدلب والرقة ودير الزور من خلال تأمين المواد العلفية للمربين.

ودعا المجلس إلى إنجاز دراسة لتحويل مشروع إرواء سهول حلب الجنوبية /٣٠٠٠/ هكتار إلى الري الحديث والاستثمار الأمثل لهذه السهول الخصبة في زيادة الإنتاج الزراعي، وطلب من وزارة التجارة الداخلية استكمال صيانة وتأهيل صومعة طرطوس.

واستمع المجلس إلى مذكرة وزارة الاتصالات والتقانة حول المراحل المنجزة من مشروع الدفع الإلكتروني وتم التأكيد على الاستمرار بتبسيط الإجراءات وزيادة عدد الخدمات المقدمة إلكترونياً وأتمتتها وفق البرامج الزمنية المحددة.

في سياق آخر طلب المجلس من الوزارات استكمال إعطاء اللقاح للعاملين وتشجيع المواطنين على أخذ اللقاح واتخاذ كل ما يلزم لزيادة أعداد متلقي اللقاح باعتباره السبيل الأفضل للحد من انتشار فيروس كورونا.

ووافق المجلس على استكمال تنفيذ مجمع تنموي في محافظة حمص (ربلة-جوسية العمار) إضافة إلى عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في محافظات عدة.

- وزير التعليم: للحد من تسرب الأطباء والكوادر الإدارية والفنية التي تعمل في المشافي
- وزير الاتصالات: ٥ ملايين عملية عبر (السورية للمدفوعات) وقيمة المدفوعات ١٥٩ ملياراً

كيف تواجه البرد؟!

اختر وسيلة ليس فيها كهرباء.. ولا غاز.. ولا مازوت؟!

طلال ماضي

منخفض جوي مرتقب يكتلة هوائية باردة ورطبة يمتد في طبقات الجو كافة، ويترك آثاره على الشارع السوري، وخاصة الشريحة الكبيرة التي لم تصلها الدفعة الأولى من مازوت التدفئة والمحددة بـ٥٠٠ ليتراً، وحال الناس يقول «عم نتكتك من البرد»، أمام عدم وجود مواد للتدفئة وبورصة المازوت الحر ترتفع إلى ٣ آلاف ليرة سورية لكل ليتر مازوت ناقص «شفة».

مصادر في شركة محروقات بينت لصحيفة «الوطن» أنه تم إيقاف توزيع المازوت الصناعي من أجل تكثيف توزيع مازوت التدفئة، وأن نسبة التوزيع مرتبطة بالكميات المتوافرة مع التكتم الرسمي من الشركة عن الإدلاء بأي تصريحات صحفية حول نسب توزيع الدفعة الأولى، وإلى متى سيستمر توقيف توزع المازوت الصناعي؟

وسائل التدفئة المتاحة اليوم أمام أغلبية الشعب السوري وخاصة الفقراء الحرام والنفخ في الأيادي في حين حالات المرض في صفوف الأطفال ترتفع من شدة البرد وخاصة الإقياء الحامض والإسهال حسب غدير حسين والد لثلاثة أطفال ويقول اشتريت ثلاثة ليترات من المازوت بـ١٠ آلاف ليرة من منطقة المزه في محاولة لتمرير موجة البرد الحالية.

وأشار المواطن حسن عباس إلى أن التدفئة عبر الكهرباء خيار غير متاح لكون الكهرباء ساعة وصل و٥ قطع، وفي ساعة وصولها تكون ضعيفة جداً لكون جميع أغراض المنازل الكهربائية تكون في حالة استنفار كامل، من الغسالة والسخان ومكنسة الكهرباء والمكواة وغيرها، وخيار التدفئة عبر الغاز غير متاح أيضاً، لكون الرسائل تحتاج إلى ٣ أشهر حتى تصل، والتدفئة عبر الحطب على الرغم من ارتفاع أسعاره قد تكون متاحة في الريف لكن في المدن صعبة جداً، ووصل كيلو الحطب إلى ٧٠٠ ليرة سورية حسب درجة يباسه، والتدفئة عبر المازوت ضرب من الخيال حيث من استلم ٥٠ ليتراً صرفها خلال الليالي الماضية على أمل أن تصله الدفعة الثانية، ومن لم يستلم ينتظر وحال الجميع يقول «البرد يقض مضاجعنا».